موقف الأحزاب

من قضايا التعليم فى مصر

د. نادية حسن سالم

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

تتناول الدراسة الحالية موقف الأحزاب السياسية من قضية التعليم، وترجع أهمية تلك الدراسة إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب توظيف الموارد والإمكانات المادية والبشرية، أكفأ استخدام بغية تحقيق أهداف المجتمع وغاياته. وما من شك أن الإمكانات البشرية يجب أن يكون لها الاهتمام الأساسى؛ لأنه دونها لا يمكن تنمية الموارد وتطويرها[١].

إن عملية التنمية الاقتصادية المخططة لا تتم فى فراغ، وإنما داخل إطار اجتماعى خاص متعدد العوامل، التى تتفاعل فيما بينها وتتم بواسطة أفراد، يقومون باستخدام المناخ الملائم فى الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهداف محددة، وللفرد دور مؤثر وفعال فى هذا المجال سواء أكان هذا الفرد مخططا أم منفذا أم موضوعا للتنمية، فهو قبل ذلك الهدف النهائى للعملية الإنمائية، فالإنسان هو العنصر المشترك فى كل مرحلة من مراحل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فهو يؤثر فى مسار التنمية ويتأثر بها[٢].

---

[١] د. عبد الحميد عبد المحسن: "الشباب والتنمية الاجتماعية" المؤتمر الدولى السابع للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية (القاهرة: ٢٧ مارس ١١ أبريل ١٩٨٢) المجلد ١ جامعة عين شمس ص ٢٠٦.

[٢] نعمت عبد اللطيف مشهور: "أثر العوامل الاجتماعية فى تحقيق التنمية" المؤتمر الدولى الثامن للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية (القاهرة ٢٦ مارس – ٣١ مارس ١٩٨٣ جامعة عين شمس) ص ٤٣٦.

obeikandl.com

وتهدف تنمية الموارد البشرية إلى زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع المواطنين فى المجتمع، وتتم هذه العملية عن طريق التعليم، الذى يؤهل الفرد لأداء دوره المحدد فى العملية الإنتاجية، ويترتب على هذه النظرة أن ترتبط السياسة التعليمية والتربوية ارتباطا مباشراً باحتياجات المجتمع من الأيدى العاملة بدرجات متفاوتة من المهارات، وبأنواع متباينة من التخصص، وتتحقق تنمية الموارد البشرية عن طريق تطوير التعليم، وقد أدرك الاقتصاديون أن الاستثمارات فى التعليم هى استثمارات اقتصادية؛ لأنها تؤدى مباشرة إلى زيادة النمو الاقتصادى، فتكاليف التعليم يمكن اعتبارها فى جزء كبير منها استثمارات، وليست مجرد مصروفات اجتماعية[٣].

كما أن التعليم يعتبر إحدى أدوات التنشئة السياسية[٤]؛ إذ يشكل المتلقون للعملية جزءا من المجتمع السياسى، ولذلك فهم يكتسبون نظم القيم والاتجاهات السياسية السائدة فى هذا المجتمع، والتى من شأنها أن تؤثر على سلوكهم السياسى حينما يدخلون مرحلة البلوغ السياسى، من خلال المؤسسة التعليمية وتمارس المؤسسات التعليمية هذا التأثير عن طريق التوجيه للمذهب السياسى، الذى يقدم فى مقررات دراسية رسمية مما يعمل على تحديد الهوية القومية والشعور بالانتماء أو الولاء، كما أنه يحدد نظرة الشباب إلى عملية صنع القرار السياسى، ويحدد دورهم المستقبلى فى التأثير على السياسة العامة باعتبارهم إما مشاركين فى العملية السياسية، أم مجرد متلقين للعملية السياسية[٥].

ويشكل الطلبة عنصراً مهمًّا فى الحركة السياسية فى كل المجتمعات وخصوصاً فى المجتمعات النامية؛ إذ إن دور حركات الشباب يظهر بصورة واضحة فى المجتمعات، التى يتميز فيها الطلبة على وجه الخصوص بدرجة من التعليم، لا تتوافر للأغلبية الساحقة من المواطنين، وينمى هذا الفارق بالكبير فى مستويات التعليم بين الطلبة وأغلبية المواطنين فى مجتمعاتهم الشعور، بأنهم يمثلون قسماً مهمًّا من الصفوة فى تلك المجتمعات، وتقع عليهم مسئوليات خاصة فى القيادة، وعلى الرغم من تميز

---

[٣] بحث أوضاع المرأة المصرية واحتياجاتها (القاهرة: اللجنة القومية للمرأة ١٩٨٢) ص ١٢.

[٤] يقصد بالتنشئة السياسية بأنها اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية، التى يحملها معه حينما يجند فى مختلف الأدوار الاجتماعية، أنظر كمال المنوفى: التنشئة السياسية فى الفقه السياسى المعاصر (مصر المعاصرة، مصر، السنة ٦٥، العدد ٣٥٥، يناير ١٩٧٤) ص ١٧٥، ص ١٩٦.

[٥] د. نادية حسن سالم: "التنشئة السياسية للطفل المصرى" المستقبل العربى (بيروت: مركز الدراسات، الوحدة العربية ٥١-٥، ١٩٨٣) ص ٥٤ – ص ٦٨.

الطلاب كشريحة اجتماعية، إلا أن المطالب السياسية التى يرفعونها تكون فى احيان كثيرة انعكاسًا لتيارات، أو حتى تنظيمات سياسية يموج بها المجتمع ككل[٦].

وقبل تناول موضوع الأحزاب السياسية المصرية وقضية الفيلم، لابد من الإشارة إلى أنه يوجد تفاعل متبادل بين التعليم والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وما تجسده من بنى ومؤسسات وأوضاع اجتماعية. وقد تختلف طبيعة هذا التفاعل فى التعليم كنسق فرعى، وبقية الانساق الفرعية المؤلفة للنظام الاجتماعى العام، أن هذا التفاعل تأثيراً وتأثراً قد يختلف من مرحلة إلى مرحلة فى التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، كما يختلف فى جوهر مضمونه أو فى عناصر معينة عن هذا المضمون[٧]. ومن هنا، يجب النظر إلى التعليم من منظور مجتمعى بأبعاده وعوامله الاقتصادية والاجتماعية؛ ولذا ستستبعد الدراسة مناقشة القضايا التعليمية الفنية المرتبطة بالعملية التربوية، إلا بالقدر الذى تتداخل فيه مع تلك الأبعاد المجتمعية.

أما عن الأحزاب التى ستتناولها الدراسة، فهى:

١- الحزب الوطنى الديمقراطى.

٢- حزب الأحرار الاشتراكيين.

٣- حزب العمل الاشتراكى.

٤- حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

وهى الأحزاب التى شاركت فى الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٧٩، وقد بلغ عدد المرشحين فى انتخابات مجلس الشعب فى ١٩٧٩ حوالى ١٨٥٧ مرشحاً، منهم: ٣٦٢ مرشحاً عن الحزب الوطنى، و١٨٢ مرشحاً عن حزب العمل، و٨٧ مرشحاً عن حزب الأحرار، و٣٤ مرشحاً عن حزب التجمع، و١١٩٢ مرشحاً مستقلا بنسبة تقدر بحوالى ٦٥% من إجمالى عدد المرشحين. وقد أسفرت انتخابات ١٩٧٩ عن فوز الحزب الوطنى الديموقراطى؛ حيث حصل الحزب على أكثر من ٩٠% من مقاعد البرلمان،

---

[٦] د. مصطفى كامل السيد: "جماعات المصالح فى التنظيمات والقوى السياسية لجنة البناء السياسى، المسح الاجتماعى الشامل" (القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٣) ص ١٩٤ – ١٩٥.

[٧] د. حامد عمار: "حول التعليم العالى العربى والتنمية" المستقبل العربى (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية) عدد ٤-٦، ١٩٨٢، ص ١١٩ – ص ١٣٨.

بينما حصل حزب العمل على ٣٠ مقعداً والمستقلون على ١٠ مقاعد، كما فاز حزب الأحرار بثلاثة مقاعد، أما حزب التجمع فلم يتمكن من الفوز بأية مقاعد فى البرلمان[٨]. ورغم عدم اشتراك حزب الوفد فى الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٧٩؛ نتيجة لحل نفسه بعد استفتاء مايو ١٩٧٨ إلا أن الدراسة ستتناوله أيضاً بالتحليل، وإن كان هذا لا يعنى أن تلك الأحزاب تمثل كافة الاتجاهات السياسية السائدة فى المجتمع المصرى، فهناك تيارات سياسية عديدة، لم تمثل فى شكل أحزاب سياسية معلنة.

وحيث إن التعليم عملية شاملة متعددة الأبعاد ومتشعبة، ستركز الدراسة على بعض القضايا المهمة، مثل:

أولا : مجانية التعليم والتعليم الخاص.

ثانياً : محو الأمية.

ثالثاً : التعليم العام.

رابعاً : التعليم الدينى.

خامساً: التعليم الفنى.

أولاً: تناول الأحزاب المصرية لقضية مجانية التعليم والتعليم الفنى:

اشتمل برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى على "تأكيد مبدأ مجانية التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية فى جميع مراحله"، ولكن برنامج حزب الأحرار الاشتراكيين قدم بعض التحفظات على مجانية التعليم؛ إذ ذكر "لقد أدى التعليم المجانى دون ضوابط دقيقة إلى التزايد فى عدد خريجى الدراسات النظرية، بالنسبة للخريجين الفنيين والعمليين والمناهج الدراسية، تركز على ملكية الحفظ، دون الاهتمام بالقدرات الخلاقة والعملية لدى الدارسين.

ورغم أن كلا من الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الأحرار الاشتراكيين قد قبلا مبدأ مجانية التعليم، إلا أنهما دعا إلى الاهتمام بالتعليم الخاص؛ إذ ذهب برنامج

---

[٨] د. أكرم بدر الدين: "تطور المؤسسات السياسية فى مصر" د. على الدين هلال وآخرون "تجربة الديمقراطية فى مصر" ١٩٧٠ - ١٩٨١، (القاهرة: المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢) ص ٨٠.

obeikandl.com

الحزب الوطنى الديمقراطى إلى أن "يقوم التعليم الخاص بدور كبير فى مجال التربية والتعليم، ويرى الحزب إعداد دراسة متكاملة شاملة لهذا التعليم فى مختلف نواحيه".

أما حزب الأحرار الاشتراكيين "فيحث على أن يكون للقطاع الخاص دور فى التعليم، من خلال إنشاء المدارس الفنية الحكومية والخاصة، على السواء، مع تدعيم الدولة لها".

ثانياً: تناول الاحزاب المصرية لقضية محو الأمية:

أجمعت الاحزاب المصرية على أهمية محو الأمية، ولكن الطريق إلى ذلك اختلف؛ تبعاً للأساليب التى حددها كل حزب للوصول إلى ذلك، إذ يرى الحزب الوطنى الديمقراطى أن "الأمية عالية جداً فى مصر، وهى منتشرة بصفة خاصة فى الريف، ولما كان قانونياً يستلزم تمثيل العمال والفلاحين فى جميع التنظيمات الشعبية والسياسية بنسبة لاتقل عن ٥٠%، فإن الأمر يقتضى وضع علاج سريع لمشكلة الأمية؛ حتى يستطيع العمال والفلاحون التعبير عن مصالحهم تعبيراً حقيقيًا، وأكد الحزب على ضرورة إعداد دراسة شاملة لمحو الأمية، وكيفية معالجتها، مع التركيز على سد المنبع الرئيسى للأمية، عن طريق الاستيعاب الكامل للملزمين بالتعليم الابتدائى، والحيلولة دون تسرب التلاميذ.

ولكن حزب الأحرار الاشتراكيين يدعو إلى أن تكون محو الأمية هدفًا قوميًّا، تجند من أجله جميع الإمكانات المتاحة، ويؤكد البرنامج أنه على الرغم من أن الحديث عن محو الأمية حديث معاد وجرى على الألسنة حتى قبل الثورة، ووضعت له الخطط والبرامج، وفتحت الفصول، وصدرت القرارات التى تقضى بألا يعين الأميون فى وظائف الحكومة والقطاع العام، إلا بموجب شهادات محو الأمية.. بيد أن هذا لم يحقق النتيجه المرجوة، ولعل أهم الأسباب، هو: عدم أخذ الأمر بالجدية الواجبة، بل إن الدراسات أثبتت أن نسبة من يتعلمون فى المدارس الابتدائية يرتدون إلى الأمية، ويرى حزب الأحرار الاشتراكيين إلى "أن عار الأمية يجب أن يمحى فى مصر فى أقرب فرصة ممكنة، وأن نعتبره جميعاً هدفاً قوميًّا، تجند من أجله جميع الإمكانات، وتوضع الخطط المدروسة وتنفيذ بدقة وصرامة، يشترك فى تنفيذها كل قادر على المساهمة بدور فى ذلك، وإذا كنا نعتبر أن التجنيد خدمة وطنية إجبارية للشباب، فإن من يعفى

من التجنيد العسكرى يجب تجنيده لمحو الأمية، ونحن نرى إمكانة تنفيذ ذلك على الوجه التالى:

- يسجل الاميون فى مجالس الأحياء أو القرى لحصرهم.
- يكلف كل خريج معفى من التجنيد العسكرى بمحو أمية عدد معين من أبناء حيه أو قريته، من بين المسجلين فى مجالس الأحياء أو القرى، كما يكلف جميع العاملين فى الحكومة والقطاع العام من الخريجين بمحو أمية عدد من الأميين.
- تترك للخريجين والدارسين حرية اختيار المكان والوقت للدراسة.
- يعقد امتحان دورى جاد على مستوى مجالس الحى أو القرية، وبناء على نتيجة الامتحان يسمح للخريج أو الخريجة بتسلم العمل، وإلا تأخر تسلمه للعمل إلى أن يؤدى واجبه القومى.
- تلتزم المنشآت بإنشاء فصول لمحو أمية العاملين فيها، تحت إشراف هيئة متخصصة، وألا يسمح للأمى بالالتحاق بأى وظيفة أو تثبيته، إلا بعد محو أميته.

أما حزب العمل الاشتراكى، فيرى أنه لابد من تنظيم تعبئة قومية لمحو الأمية؛ طبقاً لبرنامج زمنى محدد فى القطاعات المختلفة لمن تجاوزوا سن الإلزام، مع مراعاة استيعاب جميع الأطفال فى التعليم الأساسى فوراً، والقضاء على ظاهرة التسرب أثناءه.

ويؤكد حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى على أن القضاء على الأمية مطلب أساسى للتخطيط لأى تقدم؛ لأن التقدم الفنى والتكنولوجى، يصبح شعاراً فارغاً من المعنى فى مجتمع، تسود الأمية ٧٠% من سكانه.

واشتمل برنامج حزب الوفد على أنه مازالت نسبة الأمية العالية المتفشية بين المواطنين تمثل وصمة فى جبين مصر، وتحول دون الممارسة السلمية للديمقراطية، وقد فشلت إلى الآن جميع الجهود التى بذلت للقضاء على الأمية، التى يتزايد أمرها بدلاً من أن ينحسر عارها بسبب قصور نظام التعليم الابتدائى؛ الأمر الذى يساعد على انتشار الأمية بين الصغار، وعدم وضع خطة جادة ومتابعتها لمحو أمية الكبار، ويرى الحزب ضرورة وضع خطة قومية شاملة لمحو الأمية خلال خمس سنوات على الأكثر، ويمكن

الاستعانة فى تنفيذ هذه الخطة بخريجى الجامعات، الذين يكلفون بالخدمة العامة عاماً كاملاً بعد التخرج، يقضونه بغير عمل حقيقى جاد، وتوجيه المكلفين إلى ميدان مكافحة الأمية، مع إعداد كل مايلزم لجدية التنفيذ.

ثالثاً: تناول الأحزاب المصرية لقضية التعليم العام:

أهتم الحزب الوطنى الديمقراطى بالتعليم العام[٩]، سواءً فى الحضانة أو التعليم الابتدائى أو الاعدادى أو الثانوى أو الجامعة؛ إذ يرى أنه لابد من زيادة العناية بدور الحضانة ورياض الأطفال، بالنظر لتزايد إقبال المرأة على العمل، مع وضع خطة زمنية، يتم من خلالها إنشاء المدارس اللازمة لاستيعاب كل من هم فى سن الإلزام.

ربط التعليم الابتدائى بالبيئة..

تقديم الوجبات الغذائية المجانية للتلاميذ..

تقييم تجربة المدرسة الموحدة، التى تضم المرحلتين الابتدائية والإعدادية، والتى حلت محل المدارس الإعدادية الفنية، ثم العمل على مد مرحلة الإلزام بحيث تشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية، على أن يتم ذلك تدريجيًا، بعد كافة الاستعدادات اللازمة، ثم تحديد أهداف التعليم الثانوى العام بحيث يقتصر على تأهيل الطلاب للالتحاق بالجامعات والتعليم العالى، ثم تقييم نظام المدرسة الثانوية الشاملة؛ تمهيداً لتعميمها أو العدول عنها.

أما فيما يتعلق بالجامعات فقد أكد الحزب الوطنى الديمقراطى أنه لابد من تدعيم الاستقلال الذاتى للجامعات، سواء فى النواحى العلمية والإدارية والمالية، ورسم خريطة للتعليم الجامعى والعالى؛ بحيث ينتشر فى كافة أقاليم الجمهورية تبعاً لمستويات الحضارة، وكثافة السكان مع ربط السياسة التعليمية فى الكليات الإقليمية بالبيئة، وعدم بدء الدراسة فى أى كلية جامعية، قبل التأكد من توافر الإمكانيات البشرية والمادية، وربط القبول بالجامعات بخطة التنمية فى مصر، واحتياجات العمالة فى البلاد العربية والصديقة، وتحديد القبول فى كل جامعة فى ضوء إمكاناتها البشرية، والالتزام بمبدأ

---

[٩] صدر القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ فى شأن التعليم قبل الجامعى، وخصص الباب الثانى منه لمرحلة التعليم الأساسى.

obeikandi.com

التوزيع الجغرافى فى القبول، وتوفير الإسكان للطلاب المغتربين، والارتفاع بمستوى الرعاية الاجتماعية والصحية والرياضية لجميع الطلاب.

ويدعو حزب الأحرار الاشتراكيين إلى أنه لابد من تطور السياسة التعليمية من خلال تطوير المناهج الدراسية، وتنويع دور المعلم، وملاءمة مبانى المدارس؛ لاستيعاب أوجه النشاط الدراسى والفنى والرياضى، والزيادة المطردة فى أبنيتها بما يتيح القضاء على نظام الفترات، والإكثار من المدارس التجريبية، وتعميم نظام اليوم الكامل والاهتمام بتغذية التلميذ؛ خاصة فى المرحلة الإلزامية، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء دور التعليم بأنواعه المختلفة. ويرى الحزب أنه من الضرورى تدعيم المرحلة الابتدائية، والاهتمام بالمنهج العلمى، وكفاءة التدريس، وأن تكون هذه المرحلة مجالاً لاكتشاف مختلف القدرات لتنميتها واستغلالها، وكذلك من مرحلة الالزام حتى نهاية المرحلة الإعدادية، ثم يؤكد الحزب أيضاً على اعتبار التعليم الثانوى العام المدخل الأكاديمى للتعليم الجامعى والعالى، ولا يلتحق به إلا المتفوقين من خريجى المرحلة الإعدادية، من ذوى القدرة والاستعداد على مواصلة التعليم الأكاديمى، وتجهيز المدارس الثانوية العامة بكافة سبل ووسائل التعليم والإيضاح المعاصرة، ومواكبة التعليم الثانوى فى أسلوبه لمثيله فى دول العالم المتقدمة فى هذا المجال، وتنمية حب البحث والاطلاع لدى الطلاب، والعمل على تكوين شخصياتهم العلمية المستقلة.

وبالنسبة للجامعة، فإن حزب الأحرار الاشتراكيين يذكر أنه لابد من منع الامتيازات والاستثناءات، التى تمنح لبعض الطلاب لأسباب خاصة لدخول الجامعات؛ حيث لا ينبغى أن يلحق بالدراسات الأكاديمية إلا أصحاب القدرات الشخصية؛ حرصًا على مستوى التحصيل الجامعى للبلاد، وتوجيه الدراسة فى الجامعات، بحيث يكون اعتمادها على البحث العلمى أكثر من اعتمادها على الحفظ.

ويرى حزب العمل الاشتراكى أن هدف التعليم العام ليست الحصول على شهادة أو مجموع من الدرجات، بل إعداد الشخصية المتكاملة للمواطنين الصالح ذهنيًّا وعمليًّا وخلقيًّا وسلوكيًّا وبدنيًّا ووظيفيًّا، ويجب أن ينتهى التعليم الأساسى الإلزامى بعد ثمانى سنوات بتعلم حرفة للحياة.

ويركز حزب العمل على دور المعلم، باعتباره أساس العملية التعليمية، وينبغى العناية بإعداده وتزويده بكل جديد فى ميادين تخصصه، مع توفير الاستقرار المادى

والنفسى له، وإشراكه فى وضع المناهج وتعديلها وتطوير التعليم، ومن خلال العودة بالفصل إلى العدد الملائم من التلاميذ؛ للقضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية، مع مراعاة النصاب المعقول من الحصص، ومنح المدرس المرتب الكافى.

ويحث حزب العمل الاشتراكى على أن تكون الجامعات مستقلة، باعتبارها مركزًا لإعداد المتخصصين، ولإجراء البحوث العلمية ومصدر للإشعاع الفكرى فى محيطها ونجاحها رهن بخمسة أمور، هى:

١- التناسب بين إمكاناتها والأعداد التى تقبلها.

٢- التلاؤم بين تخصصاتها واحتياجات البيئة.

٣- توفير استقلالها العلمى والإدارى.

٤- احترام الحصانة الجامعية لأساتذتها.

٥- تمكن طلابها من حرية النقاش والتعبير وفقاً للتقاليد الجامعية فى البلاد الديمقراطية، وتمثيلهم فى المجالس واللجان الجامعية، وعند نظر أمورهم والاستماع إلى آرائهم.

ويرى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى أن النظام التعليمى الحالى يؤدى إلى استخدام أدنى ملكات العقل الإنسانى، وهى القدرة على الحفظ والتكرار، ويستبعد استخدام أعلى ملكات العقل الإنسانى؛ أى القدرة على التجديد والابتكار التى تستند على التساؤل والنقد.

ويقلل روح التساؤل والنقد لدى الفرد، وحشر عدد من المواد دون تنسيق بينها ولاضابط يجمعها، ويفتقد روح السببية العلمية لدى الطالب خاصة فى المراحل التعليمية الأولى، ويطالب الحزب بأن تقوم العملية التعليمية على أساس تفاعل قطبين أساسيين، هما: من يقوم بالتدريس (المعلم)، ومن يقوم بتلقى الدرس (الطالب)، ومحور هذا التفاعل المادة التعليمية المقدمة موضوعًا ومنهَجا، ومن ثم فإن إصلاح نظامنا التعليمى إنما يقوم على إصلاح الأطراف الثلاثة لعملية التفاعل هذه؛ وخاصة فى تحقيق مستوى المعيشة العالى ماديًا وثقافيًا للمعلم.

أما حزب الوفد، فيرى أن العلاج يجب أن يشمل مختلف المراحل فى مشكلة التعليم:

(أ) مرحلة التعليم الابتدائى:

رغم أن التعليم الابتدائى مدته ست سنوات إلزاميّاً، إلا أن الدولة توفر بعض الأماكن اللازمة لجميع من هم فى سن الإلزام، ولإعداد المعلمين اللازمين لذلك، وتحاول الدولة، كعلاج سهل، زيادة عدد التلاميذ فى كل فصل، وتقليل ساعات الدراسة؛ وبحيث يستعمل المبنى على فترتين أو أكثر يوميّاً لكل مجموعة من التلاميذ. وترتب على ذلك أن الذين لا يجدون محلاً فى المدارس الابتدائية، ينضمون سنويّاً إلى صفوف الأميين بأعداد، تزيد كثيراً على من تمحى أميتهم، وانخفضت درجة استيعاب تلاميذ المدارس الابتدائية، لما يلقى عليهم على تلك الصورة حتى أن كثيرين ممن لا يواصلون الدراسة بعد إتمام المرحلة الابتدائية، يعودون إلى الأمية، التى ارتفعت نسبتها، بدلاً من أن تنخفض؛ مما أصبح يستلزم رسم سياسة قومية، تنفذ خلال خمس سنوات على الأكثر لمحو الأمية.

ويرى الحزب ضرورة المبادرة إلى توفير المدارس الابتدائية الملائمة لجميع من هم فى سن الإلزام، وإعداد المدرسين الصالحين اللازمة لها، مع وجوب توفير التغذية الكافية والرعاية الصحية الكاملة لتلاميذ هذه المرحلة، والعودة إلى مدرسة الفصل الواحد، فى أقصر وقت ممكن.

(ب) مرحلة التعليم الإعدادى:

يجب أن يراعى فى هذه المرحلة، ومدتها ثلاث سنوات، التى تعد امتدادا طبيعيّاً للتعليم الابتدائى، والكشف عن مواهب التلاميذ، وعن نوع الدراسة التى يصلحون لها، ومدى قدراتهم لمتابعة التعليم إلى مراحله الجامعية. كما يجب تضمين الدراسة الإعدادية أنشطة مختلفة تكشف عن ميول التلاميذ، وتمكن من لا يواصل الدراسة منهم بعد هذه المرحلة، من أن يشق طريقه فى الحياة، مع إعداد المدرسين لهذه المرحلة إعدادا خاصًّا. وعندما يتم الوفاء باحتياجات المدارس الابتدائية لجميع من هم فى سن الإلزام، يجب أن يمتد هذا الإلزام؛ ليشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية كليهما.

(جـ) مرحلة التعليم الثانوى:

إن التعليم الثانوى يحتاج إلى تطوير كامل يتماشى مع احتياجات البلاد المتطورة. وبينما تعنى الدولة الآن عناية خاصة بالتعليم الثانوى العام بأقسامه الثلاثة: العلوم والرياضيات والآداب، والتى تعد الطلاب للالتحاق بكليات الجامعات أو بكليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين، فإن المطلوب الآن تعميمه والتوسع فيه أكثر من غيره هو التعليم الثانوى الفنى فى المدارس الثانوية الفنية، وبمراكز التدريب لإعداد شبابنا للعمل فى مجال الصناعة والزراعة والتجارة عند إتمام الدراسة الثانوية الفنية، وفتح المجال للممتازين منهم للالتحاق بالمعاهد الصناعية والتجارية العالية. وبذلك يخف الضغط على التعليم الثانوى العام، وعلى جامعاتنا، التى أصبحت للأسف الشديد مصانع لتخريج الموظفين الزائدين عن الحاجة، كما أصبح من الضرورى تماشياً مع روح العصر العودة إلى تدريب التلاميذ والطلبة فى مرحلتى التعليم الإعدادى والثانوى على بعض الحرف وامتحانهم فيها آخر العام.

ويجب أن تتضمن الدراسة فى جميع مراحل التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى قسطا وافيا من التعليم الدينى، فضلاً عن مواد التربية القومية والثقافية العامة.

(د) مرحلة التعليم الجامعى والعالى:

الغرض من التعليم الجامعى أصلاً هو إعداد المثقفين ثقافة عالية فى مختلف فروع العلم والمعرفة، المؤهلين لمتابعة التقدم العلمى وتطوره. ولكى يؤدى التعليم الجامعى تلك الرسالة، يجب أن تتوافر له مقوماته الضرورية ومنها قاعات المحاضرات الصالحة والكافية والمعامل والورش الهندسية والأجهزة العلمية والمكتبات، التى تضم أحدث المراجع، كما يجب أن تتوافر لكليات الطب والمستشفيات الجامعية العدد الكافى من أعضاء هيئات التدريس على مختلف مستوياتهم، وأن يوفر لهم الوقت اللازم للاتصال المستمر بطلبتهم، وليتابعوا بأنفسهم التقدم العلمى فى العالم الذى نعيش فيه.

ومما يدعو إلى الأسف الشديد أن جامعاتنا بعيدة كل البعد عن استيفاء هذه المقومات. إننا نحشر فيها من الطلبة أعدادًا، لا تتسع لها مع النقص الشديد فى

هيئات التدريس؛ الأمر الذى أدى إلى انخفاض مستوى التعليم الجامعى لدرجة جد خطيرة. وبدلاً من استكمال هذا النقص، فإننا نتوسع فى إنشاء الجامعات الجديدة دون مقتض، ولمجرد التظاهر، ودون أن يكون للوطن منها غير الاسم، بينما يحرص غيرنا حتى فى أكثر الدول تقدمًا على قصر الالتحاق بالجامعات على الحاصلين على أرفع المستويات من الدرجات، والمؤهلين ذهنيًا لمتابعة الدراسة الجامعية.

لذلك يرى الحزب وجوب وقف إنشاء الجامعات الجديدة إلى أن تستكمل الجامعات الحالية مقوماتها، بما فى ذلك هيئات التدريس، وألا يتخذ مما أنشئ منها وسيلة لزيادة أعداد الطلبة الجامعيين فى مجموعهم، بل ينقل إليها طلبة الجامعات القديمة الذين يزيدون عن طاقتها. ولابد من إعادة النظر فى قواعد القبول فى جامعاتنا، بعيداً عن تأثير المزايدين، ولابسى قمصان الاشتراكية، الذين أفسدوا حياتنا بالشعارات والمزايدات.

رابعاً: تناول الأحزاب المصرية لقضية التعليم الدينى:

اهتمت الأحزاب المصرية بتدعيم القيم الدينية فى التعليم العام والاهتمام بجامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية.

وأكد الحزب الوطنى أن أحد أسس السياسة التعليمية أن يتم: "تدعيم القيم الروحية والدينية فى برامج التعليم، بحيث تكون مادة رسوب ونجاح، كما يجب أداء الشعائر الدينية داخل المدرسة".

أما بخصوص جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية، يعلن الحزب الوطنى الديمقراطى حرصه على تدعيم الأزهر الشريف وجامعته ومعاهده وانطلاقاً من هذا المعنى يرى:

- الاهتمام بكلية اللغة العربية وتطوير برامجها وتشجيع الإقبال على الالتحاق بها وإنشاء فروع لها بالأقاليم.
- تدعيم كلية أصول الدين، حتى يتوافر العدد الكافى من الوعاظ؛ لمواجهة الحاجة المتزايدة إليهم داخل البلاد وخارجها.
- إعادة النظر فى القوانين والقرارات الوزارية التى سلبت الأزهر دخل الأموال التى أوقفها المسلمون عليه وإعادتها إليه، وتخصيصها للنهوض بالتعليم بالأزهر والدعوة الإسلامية.

أما حزب الأحرار الاشتراكيين، فيرى الاهتمام بالتعليم الأزهرى؛ إذ ينص على:

- نشر معاهد فى كل أنحاء الجمهورية حتى يتيسر للناشئين الانتظام فى دراساتهم تحت رعاية ذويهم.
- التوسع فى إنشاء جامعات إسلامية، تنتمى إلى الأزهر الشريف بتحويل كلية الدعوة الإسلامية، جامع عمرو بن العاص، لتصبح جامعة الفسطاط.
- تشجيع الإقبال على الكليات الأزهرية التقليدية الشريعة وأصول الدين واللغة العربية مع تبعيتها المباشرة لشيخ الأزهر.
- مساواة خريجى الأزهر بنظرائهم فى التعليم العام.

أما فيما يتعلق بالتعليم العام، فيطالب الحزب بجعل التربية الدينية مادة أساسية، تبدأ من الحضانة إلى التعليم العالى؛ حتى لا تنقطع الصلة الروحية بين الطالب ودينه فى جميع مراحل دراسته.

أما حزب العمل الاشتراكى، فيرى أن من أسس السياسة التعليمية أن تكون التربية الدينية هى أساس غرس القيم الخلقية السليمة فى نفوس الأجيال الصاعدة، ولابد أن يراعى أن تجمع بين المنهج الدراسى المناسب، مع مستوى نضج الطالب المحبب إلى نفسه وبين الممارسة العلمية، عن طريق أداء الصلاة فى مواقيتها بالمدارس، ومراعاة السلوك الدينى فى المجتمع المدرسى.

أما عن الأزهر، فيرى حزب العمل أنه لابد من إعادة المكانة العلمية فى العالم الإسلامى لجامعة الأزهر بتخصيص كلياتها للدراسات الإسلامية، وتطوير مناهجها بما يتسق مع مفاهيم العصر، ومعالجة مشكلاته، وإنشاء جامعة جديدة تضم الكليات، التى أنشئت فيها، وانتخاب شيخ الأزهر والمفتى من هيئة كبار العلماء.

أما حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، فيرى أن أحد أهداف العملية التعليمية الحفاظ على القيم والمثل العليا والأخلاق المستمدة من التراث الدينى والقومى.

أما برنامج حزب الوفد الجديد، فيرى أن تتضمن الدراسة فى جميع مراحل التعليم الابتدائى والإعدادى والثانوى العام قسطًا من التعليم الدينى، ثم ينص برنامج الحزب على أنه:

"يلاحظ الحزب مع الأسف الشديد أن التربية الدينية قد أهملت إهمالاً خطيراً؛ مما كان له أثر بالغ فى نشأة الجيل الجديد، كما ترتب على ذلك انحلال خلقى واستخفاف بالقيم والمثل العليا، وأصبح ذلك ظاهرة متفشية فى كثير من الأوساط بين عدد من الطبقات؛ لذلك يرى الحزب:

(أ) الاهتمام بالتربية الدينية فى مختلف مراحل التعليم، وجعلها مادة أساسية.

(ب) دعم جهاز الوعظ والإرشاد بالأزهر؛ حتى يستطيع أداء رسالته على الوجه الأكمل.

(جـ) نشر التوعية الدينية بين المترددين على المساجد والكنائس، على أن يقوم بذلك أخصائيون مثقفون دينيّاً وتربويّاً، يملكون القدرة على مخاطبة الشباب ومختلف طبقات الشعب، والوصول إلى إقناعهم بالقيم الدينية والمثل الأخلاقية.

(د) توجيه جهاز الاعلام من إذاعة وتليفزيون وصحافة وسينما إلى دوره المهم فى هذا المجال، ومحاربة كل ما يتعارض مع آدابنا وتقاليدنا.

خامساً: تناول الأحزاب المصرية لقضية التعليم الفنى:

يرى الحزب الوطنى الديمقراطى أنه حدث تدهور فى التعليم الفنى فى مصر؛ مما أدى إلى تناقص عدد الفنيين والعمال المهرة، فى الوقت الذى اشتدت فيه حاجة مصر والبلاد العربية إليهم، ويرى الحزب أنه لابد من:

(أ) ضبط الدراسة مع سلم العمالة وتخريج نسب متناسقة (جامعى واحد إلى ٣-٥ فنيون، ٢٠-٣٠ عاملاً ماهراً).

(ب)التنسيق بين الجهات والهيئات التى تختص بتخريج الفنيين والعمال المهرة.

(ج) تسوية خريجى التعليم الفنى مع خريجى التعليم فى جميع المزايا ومنها التعيين وربط الأجر بالإنتاج، وليس بالشهادات.

(د) إعداد المعلمين الفنيين المؤهلين اللازمين للتوسع فى التعليم الفنى.

(ه) تقييم تجربة المدرسة الفنية.

أما حزب الأحرار الاشتراكيين، فيرى أن التعليم المجانى قد أدى دون ضوابط دقيقة إلى التزايد فى عدد خريجى الدراسات النظرية بالنسبة للخريجين الفنيين

والعمليين؛ ولذا يطالب بالتوسع فى إنشاء المدارس الفنية الحكومية والخاصة على السواء، مع تدعيم الدولة لها؛ نظراً لارتفاع تكاليف إنشائها وإعدادها، والعمل على إنشاء مدارس فنية متخصصة، تلحق بالمصانع والمزارع وسائر المواقع، التى يمكن أن يتم فيها إعداد المتخصصين فى الصناعة والزراعة والإنتاج الزراعى، ويكون إنشاء هذه المدارس إجباريًا فى المنشآت، التى يزيد عدد العاملين فيها عن خمسمائة عامل. وتشجيع التعليم الثانوى الفنى، مع إعادة النظر فى سياسة الأجور بالنسبة للفنيين من خريجيه، وربط هذه الأجور بالإنتاج، مع إتاحة الفرصة للمتفوقين منهم لمواصلة دراستهم العالية.

أما حزب العمل الاشتراكى، فيرى أن التعليم الأساسى الالزامى يجب أن ينتهى بعد ثمانى سنوات بتعلم حرفة للحياة، ويذكر البرنامج "أنه لابد من تفريع التعليم بعد المرحلة الأساسية الإلزامية، لمن يرغب إلى تعليم يعد للكليات الجامعية، وتعليم فنى يؤهل للمعاهد العليا التكنولوجية.

أما حزب التجمع الوطنى الوحدوى، فيرى أن التقدم التكنولوجى لن يتحقق فى مجتمعنا، إلا إذا أنشئت المؤسسات والأجهزة، التى تقوم بالربط والتفاعل والتأثير المتبادل بين أجهزة الإنتاج وبين دور البحث العلمى والجامعات معًا. مثل هذه المؤسسات فى مجتمعنا أدت إلى انفصام الرابطة بين احتياجات الجهاز الإنتاجى، والأبحاث التى تقوم بها مؤسسات البحث العلمى والجامعات، ومن ثم فإن أول متطلبات تمهيد الأرض للتقدم التكنولوجى، هو تحديد هذا الربط فى خطة قومية للبحث العلمى.

أما حزب الوفد الجديد، فيرى أن السياسة العلمية تعانى من خلل جسيم لتجاهلها حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعنا، وانتهى الأمر بالدولة إلى الاهتمام بالكم دون الكيف، وبأبنائنا إلى التطلع منذ السنوات الدراسية الأولى إلى التعليم الجامعى دون النظر لقدراتهم واستعدادهم.

وكان من آثار ذلك تضخم فى عدد طلبة الجامعات وخريجيها، الذين لا يجدون مجالاً للعمل فيظلون عاطلين سنة أو اثنين أو أكثر، يعانون فيها قلقا نفسيًا واضطراباً فى حياتهم، قبل أن تتولى الدولة تعيينهم، كيفما كان، وبصرف النظر عن تخصصهم للعمل الذى يعينون له، متوخية بذلك سياسة التوظيف الشامل للخريجين بما فيه من بطالة مقنعة بينها.

تعانى البلاد فى الوقت نفسه نقصاً شديداً من الفنيين والحرفيين فى مختلف النشاطات والتخصصات، وقد أصبح من الضرورى المبادرة إلى ترشيد السياسة التعليمية، وإصلاح نظم التعليم وتوجيهه إلى المجالات التى تخدم المجتمع، وتوفر له احتياجاته من الفنيين الأخصائيين فى المجالات الزراعية والصناعية والتجارية، إلى جانب الجامعيين المؤهلين لقيادة حركة التطور فى شتى المجالات.

ويحدد الحزب أن المطلوب الآن تعميمه والتوسع فيه أكثر من غيره، هو التعليم الثانوى الفنى فى المدارس الثانوية الفنية وبمراكز التدريب لإعداد شبابنا للعمل فى مجال الصناعة والزراعة والتجارة، عند إتمام الدراسة الثانوية الفنية، وفتح المجال للممتازين منهم للالتحاق بالمعاهد الصناعية والتجارية العالية، وبذلك يخف الضغط على التعليم الثانوى العام وعلى جامعاتنا، التى أصبحت للأسف الشديد مصانع لتخريج الموظفين الزائدين عن الحاجة، كما أصبح من الضرورى تماشياً مع روح العصر العودة إلى تدريب التلاميذ والطلبة فى مرحلتى التعليم الإعدادى والثانوى على بعض الحرف وامتحانهم فيها آخر العام.

بعد العرض السابق لموقف الأحزاب السياسية المصرية من قضية التعليم، يتضح أن الأحزاب أجمعت على أن انتشار الأمية يمثل عقبة أمام الممارسة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، كما أن الاختلال فى هيكل التعليم بين التعليم العام والتعليم الفنى أدى إلى نقص فى العمالة الفنية القادرة على المساهمة فى عملية التنمية، بينما أدى ازدياد أعداد الجامعيين إلى وجود نوع من التفاوت بين العمل الذهنى والعمل اليدوى، كما اتفقت الأحزاب على أهمية تدعيم القيم الدينية فى التعليم العام، مع الاهتمام بالتعليم الدينى فى جامعة الأزهر والمعاهد الدينية. وأخيراً يمكن الخروج ببعض الاستنتاجات الأساسية.

١- إن للتعليم دوراً مهمًّا فى التنمية الاقتصادية، مما يتطلب معه تطوير العملية التعليمية؛ من أجل تحويل المواطن المصرى إلى عنصر مشارك فى المجتمع مع الأخذ فى الاعتبار أن أى إصلاح فى التعليم دون تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تفقد العملية التعليمية عائدها الفعال. إن التنمية الوطنية لا تتحقق إلا بمشاركة جميع أفراد الشعب؛ ولكى تتحقق المشاركة الشعبية لابد أن يدرك

المواطن الأبعاد الحقيقية للمشكلات الأساسية، التى تواجه التنمية، وإن كان إدراك المواطن للمشكلات لا يكفى لدفعه للمشاركة فى التنمية؛ إذ لابد من إثارة اهتمام المواطن بقضايا التنمية، بربط هذه القضايا بمصالحه، وإذا توافر ذلك كله فلن يكتمل إعداد الشعب للمشاركة فى التنمية، إلا إذا رافق ذلك العمل تغيير القيم والعادات وأنماط السلوك المختلفة، من خلال ثورة فكرية فى التعليم، تتمثل فى التحول الفكرى لدى الأطفال والشباب عن المثل والقيم والعادات وأنماط السلوك المختلفة إلى المثل والقيم والعادات وأنماط السلوك، التى تتلاءم مع عملية التنمية، وإن كان لا يعنى ذلك نبذ التراث، وإنما لابد من تحديد الهوية الثقافية الجماهيرية للمواطن المصرى، فالحفاظ على الثقافة الأصيلة للشعب أمر حيوى.

٢- إن قصر قضية التعليم على المؤسسات التعليمية؛ باعتبارها المؤثر الوحيد والقوى فى تشكيل هوية الأجيال الصاعدة فى المدارس والجامعات، تغفل عوامل أخرى مهمة، مثل: العقيدة والأسرة ووسائل الاتصال.

٣- التعليم ليس قطاعاً مستقلاً منعزلاً بذاته، فتطوير السياسة التعليمية لا يقتصر فقط على المدرسة والجامعة، وإنما يجب أن يوضع فى الاعتبار السياسات السائدة فى مجالات الثقافة والإعلام. وهذا يثير بدوره قضية استخدام وسائل الاتصال كأداة لنقل الرسالة التعليمية، فوسائل الاتصال السمعية والبصرية، إذا ما استخدمت تصبح امتدادًا للنظام المدرسى، ولكن وسائل الاتصال تعتبر سلاحا ذا حدين؛ إذ إن وسائل الاتصال أصبحت منتشرة على نطاق عالمى، من خلال الإذاعات الدولية والصحف والمجلات واستخدام الأقمار الصناعية؛ الأمر الذى مكن من إرسال المعلومات فى آن واحد إلى مسافات بعيدة، وإلا فإن وسائل الاتصال بهذه الصورة أصبحت مدخلاً للتغلغل فى الدول النامية؛ حيث يصبح المواطن محاصراً دون إدراك منه بمفاهيم، تحتوى على جانب واحد من الحقيقة، وبتكرار هذا الجانب الواحد يتوصل الفرد إلى اقتناع أن هذا هو كل الصدق، ولذلك فالتعليم واستخدام وسائل الاتصال الوطنية من الممكن أن تواجه الغزو الثقافى، من خلال التأكيد على وجود ثقافة خاصة وتحديد الهوية الثقافية للمجتمع، وبالاهتمام بالتراث واللغة، العربية وفى الوقت نفسه الإطلاع على ما حققته الحضارات الأخرى من تقدم تكنولوجى.

٤- من الضرورى أن تأخذ فى الاعتبار الواقع الفعلى للتعليم من منظور اجتماعى؛ إذ إن مدارس اللغات والدروس الخصوصية والكتب الخارجية جعلت هناك تفاوتاً اجتماعياً بين فئة مميزة، يتاح لها فرص تعليم تختلف عن الفرص المتاحة للأغلبية الملتحقة بالتعليم الحكومى، وغير القادرة على الحصول على المميزات السابقة.

٥- من الأهمية بمكان عدم إغفال المبدعين على اختلاف أنواعهم؛ إذ إنهم من مصادر دعائم القوة فى أى مجتمع، لذا على السياسات التعليمية أن تعتمد على الكشف عليهم، وتقديم البرامج التعليمية المناسبة لمواهبهم العقلية.

obeikandl.com